

قبل ان ياتيهم لافاد به في قول القائل فان كان التبان او الياض
نشا فالجواب النافية حصلت بوصف بالظرف بعده فان قيل
فان كان محط النافية هو الظرف بعده فان فاد به ذكر نسا
فالجواب فاد به التوطية للوصف بعده وباب التوطية تجري
في الوصف والحال والخبر ولا يرد على هذا ما ورد على
قاسوا ما خلا زيدا عن جعل الفاعل فيه ضمير يعود الى
البعوض في الموهوم مما سبق لان البعض ها هنا في سياق
الضمير فينبغي ان يكون من القوم في فصل المقصود من الاستثناء
مختلافا في محلها وشبهه وقيل فاعلمها ضمير مستتر فيهما هو
عابد على اسم الفاعل الموهوم من الفعل السابق وسياتي ما عليه
من عدم الاطراد في مثل القوم اخونك ليس زيدا وذهب اللغويون
الي انه ضمير عابد على المصدر الموهوم من الفعل المتقدم فلهذا
كان مفرد او التقدير في مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام
زيد وحذف الضمير الذي هو الخبر واقدم المضاف اليه
مفاته ورد بوجهين احدهما ان فيه دعوي حذف مضاف
لم يلفظ به فقط الثاني انه لا يطمح في تقديره في كل موضع
بدليل القوم اخونك ليس زيدا ويوجه ثالث هو ان تقدير
لا يودي المقصود من الاستثناء فانك اذا قلت قام القوم
الا زيدا فالمقصود اخراج زيد من القوم والحكم عليه
بعد القيام على ما هو المختار وقولهم ان التقدير ليس
قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك واجيب عن الثاني من
الوجهين بما ساقى في باب **وهي** الا بداهة لانها اصل ادوات
قال ابن العربي اصل الاستثناء ان يكون بالاولى كانت الا هي
الاصل لانها حرف وانما ينقل الكلام من حال الى حال الحرف
كان ما ينقل من الاجاب الي النبي والهزة تنقل من الخبر

الي

اللام تنقل من التمرة الي المعرفة فعلى هذا
يكون الا هي الاصل لانها ينقل الكلام من العموم الي الخصوص
ويكتفي بها عن ذكر المستثنى منها اذا قلت ما قام الا زيد وما
عداها مما استثنى به موضوع موضوعها ومجول عليها المشابهة
بينها وقال ابن ابي الاصل الادوات في هذا الباب
احدها الحرف والموضوع لافادة المعاني الحروف كالتي
والاستثناء والتباد الثاني انها تقع في ابواب الاستثناء
فقط وغيرها في امكنة مخصوصة وتنتقل في ابواب
اخر وقد تكون بمنزلة غير فيوصف بها وتليها جمع منكر يقال
الجمع المنكر لو كان فيهما الهمزة الا الله لفسد انفا لجوز في
الاهذه ان تكون للاستثناء من جهة المعنى اذا التقدير
حينئذ لو كان فيهما الهمزة ليس فيهما الله لفسدنا وذلك
يقضي بمفهومة انه لو كان فيهما الهمزة فيهم الله لمفسدوا وليس
ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لان الهمزة جمع منك في الاثنان
فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه لو قلت قام رجال الا
زيد لم يصح انفا فاقول المبرد ان الا في الاستثناء وان
ما بعد هابل محتاجان لو تبدل علي الامتناع وامتناع
المنى انفا وه زعم ان التقدير بعد هاجان وان نحو لو كان
معنا احد الا زيد الجود كلامه ويرويه انهم لا يقولون لو جاني
هزار الهمزة ولا لو جاني من احد الهمزة ولو كانت بمنزلة
النافية جاز ذلك كما يجوز ما فيها ديا وما جاني من احد
ولما تجوز ذلك دل على ان الضوابط قول سيبويه ان الهمزة
وما بعدها صفة قال الشلوبين وان الضابغ ولا يصح
العمى حتى يكون الابعوى غير التي يزاها العوض واليد
فالا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطية